



الأكاديمية العربية في الدانمرك  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة

## دراسات محاسبية حول موضوع مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية

إشراف  
أ.د/ وليد ناجي الحيايلى

إعداد  
طالب الدكتوراه  
مجدي احمد الجعبرى

٢٠١٠

pdfMachine

A pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

## مقدمة

نظرا لأنه قد تم الاستقرار مع الأستاذ الدكتور وليد الحياى المشرف العلمي لي على أن يكون موضوع الأطروحة هو مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية فسوف أتناول فيما يلي خمس أبحاث منشورة في دوريات محكمة حديثة ولها علاقة بموضوع الأطروحة على أن أقوم بتلخيص ابرز ما جاء بها من أفكار ونتائج وتوصيات وبيان درجة علاقتها بموضوع الأطروحة الخاصة بي وبيان مقدار الاستفادة من كل دراسة من هذه الدراسات في كتابة الأطروحة الخاصة بي.

## البحث الأول:

بحث بعنوان " مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الالكترونية " للدكتور نعيم دهمش والدكتور ظاهر القشى . مجلة اريد للبحوث العلمية المجلد الثامن العدد الثاني . جامعة اريد الأهلية عام ٢٠٠٤ .

ملخص لأفكار البحث.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية ومقارنة بيئة التجارة التقليدية ببيئة التجارة الإلكترونية ومن ثم تحديد فيما إذا كانت السياسات المحاسبية المعمول بها تلائم البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية وتحديد المشاكل التي يمكن أن تهدد مهنة المحاسبة عند التعامل مع البيئة التجارية الجديدة ومحاولة حل تلك المشاكل إن وجدت وقد تم تحديد تلك الأهداف في الاتي:

١. التعرف على البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

٢- مقارنة البيئة التجارية التقليدية بالبيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

٣. معرفة مدى كفاية وملائمة السياسات المحاسبية للتعامل مع البيئة الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

٤- حصر المشاكل التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية إن وجدت.

٥. اقتراح بعض التوصيات الكفيلة بحل تلك المشاكل.

وتناولت الدراسة شرح طبيعة وماهية التجارة الإلكترونية وتوضيح الفرق بينها وبين التجارة التقليدية و إظهار أثرها على بيئة الأعمال الخاصة بها وكيف أن البيئة الجديدة للأعمال أحدثت وستحدث تغييرات كبيرة على مهنتي المحاسبة والتدقيق.

كما تناولت الدراسة شرح العلاقة بين بيئة التجارة الإلكترونية ومهنة المحاسبة والتدقيق من جهة وبينها وبين معايير المحاسبة والتدقيق من جهة أخرى.

وتطرقت الدراسة إلى المخاطر المرافقة للتجارة الإلكترونية ومسبباتها وكيفية تفاديها ومدى تأثير هذه المخاطر على آلية الاعتراف بالإيراد ومحاولة إيجاد حلول مناسبة تساعد باستغلال التجارة الإلكترونية بشكل آمن والاستفادة منها بشكل يخدم المتعاملين بها.

وأوضحت الدراسة أن مهنة المحاسبة ومنذ نشأتها تعمل في بيئة تجارية ذات طابع يتسم بالبطيء وقليل التغير إلى أن ظهرت بيئة التجارة الإلكترونية والتي تتسم بالتسارع الكبير في تطورها وهيكلها غير الملموس وغياب الأمان لأغلب العمليات التجارية التي تتم من خلالها وكذلك غياب التوثيق المستندي لأغلب عملياتها.

كما أوضحت أن جميع السياسات المحاسبية أنشأت وطورت للتعامل مع البيئة التجارية التقليدية وسعى المشرع لتلك السياسات إلى تمكين النظام المحاسبي من الخروج بمعلومات تتمتع بما اتفق على تسميته الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصتي الملائمة والثقة لتلك المعلومات كي تحوز على رضا أصحاب المصالح وبالتالي اعتمادها أساسا موثوقا به لبناء واتخاذ قراراتهم المستقبلية المتعددة الأغراض كما شملت الدراسة مدى صلاحية تلك السياسات المحاسبية التي

أنشأت في ظل بيئة تجارية تقليدية لتطبيقها في ظل البيئة التجارية الإلكترونية الحديثة.

وترجع أهمية الدراسة إلى أهمية مهنة المحاسبة نفسها وأهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في بيئة الأعمال التي تعد ركيزة أي اقتصاد في أي دولة وحيث أن مهنة المحاسبة تعتبر العمود الفقري لأي منشأة ويتم اعتماد نتائجها كأساس في اتخاذ القرارات فإن معرفة دورها الجديدة ومدى صلاحيته للتعامل مع البيئة التجارية الجديدة ومحاولة حل المشاكل المرافقة لهذا الدور الجديد إن وجدت سيساهم بشكل جوهري في تقوية الاقتصاد وذلك من خلال إضفاء خاصتي الملاءمة والثقة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بتعاملات البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

وعند تعرض الدراسة لشرح ماهية التجارة الإلكترونية فقد شمل ذلك تعريف شبكة الانترنت العالمية والشبكة العنكبوتية العالمية وتحديد الفرق بين العمليات الرقمية والعمليات التجارية وكذلك الفرق بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية كما تم تحديد أهمية التجارة الإلكترونية في الآتي:

- . انخفاض تكلفة تسويق المنتج.
- . تجاوز حدود الدولة في التسويق.
- . التحرر من القيود من حيث التراخيص أو الحاجة إلى فروع أو وكلاء.

وحددت الدراسة المميزات الفريدة لتقنية التجارة الإلكترونية في الآتي:

- . الوجود الواسع حيث لا تحتاج التجارة الإلكترونية إلى سوق ملموسة للتعامل.
- . التداول العالمي حيث تتخطى حدود الدول في التعامل.
- معايير عالمية وهي مقاييس ومعايير شبكة الانترنت التي يتم التعامل بها بشكل موحد بين دول العالم.
- . موارد معلومات غنية حيث تزود المستهلك بمعلومات كبيرة نتيجة استخدام الشركات لوسائط التكنولوجيا الرقمية.

- . التواصل حيث أنها وسيلة اتصال بين العميل والتاجر .
- . كثافة المعلومات حيث أن شبكة الانترنت جعلت المعلومات كثيفة وحديثة.
- . الاستهداف الشخصي حيث تمكن المسوق من استهداف فئة معينة من الأفراد.

كما تم تحديد أنواع التجارة الالكترونية في التالي:

- . التعامل بين التاجر والمستهلك.
- . التعامل بين تاجر وتاجر آخر.
- . التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر.
- . التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر.
- . التجارة الالكترونية عبر جهاز الهاتف النقال.

علاقة التجارة الالكترونية بعلم المحاسبة.

لقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغييرات كبيرة في علم التجارة العالمي وفي آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغييرات وأثرها على مهنتها وعلى الأعمال التي يقومون عليها وعلى ظروف البيئة القانونية المتعلقة بالمهنة. والتجارة الإلكترونية وشبكة الانترنت تستطيع أن تساهم بالخصائص النوعية للمعلومات وذلك بتوفير خاصية الملائمة بشكل كبير وخصوصا بتوفير الخاصية الفرعية المتمثلة بالتوقيت المناسب. ويعتقد الباحثان أن النظام المحاسبي وبما يزوده من معلومات هامة جدا لأصحاب المصالح بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص يصبح عديم الجدوى في حالة عدم توفر الثقة في تلك المعلومات وحيث أن نظام التجارة الإلكتروني والمرتبطة بشبكة الانترنت مربوط بشكل مباشر بنظام المحاسبة فإنه في حالة حدوث خلل أو اختراق للنظام المحاسبي من خلال شبكة الانترنت تصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا بمصداقيتها وبالتالي ستفقد ثقة المستخدمين.

ومما سبق يمكن القول بأننا إن أردنا أن تكون معلومات النظام المحاسبي ذات موثوقية عالية جدا فإنه لا بد من تحقيق أمرين مهمين الأول إيجاد آلية معينة لحماية النظام المحاسبي من الاختراقات عبر الانترنت والثاني إيجاد آلية معينة تؤكد على سلامة آلية التجارة الإلكترونية ومواقع تصفح الشركة في شبكة الانترنت و ما يسعى إليه الباحثان هو عبارة عن إجراءات رقابية محاسبية ذات طابع تكنولوجي يتماشى مع تغيرات التكنولوجيا العالمية والتي لا بد لعلم المحاسبة والتدقيق من مواكبتها.

أثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق.

وأفاد الباحثان أن الآثار التي تركتها التجارة الإلكترونية على كل من مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق حيث أن هذه التكنولوجيا الحديثة أحدثت وتحديث تغيرات على كل من العناصر التالية:

- . ممارسة المحاسب والمدقق.
- . تقنيات المحاسب والمدقق.
- . مهارات المحاسب والمدقق.
- . معلومات المحاسب والمدقق.
- . المعلومات الضرورية التي يجب أن يحيط بها كل من المحاسب والمدقق.
- . التزامات المحاسب والمدقق.
- . نوعية الخدمات المقدمة من قبل المحاسب والمدقق.

والنقطة المهمة والجدير ذكرها أن نظام الرقابة الداخلي تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونية حيث أصبحت الإجراءات الرقابية التقليدية عديمة الجدوى وأصبح لا بد من إجراءات رقابية تكنولوجية تواكب التغيرات التكنولوجية المصاحبة للتجارة الإلكترونية.

وأصبحت عملية التوكيد على نظام الرقابة الداخلي في ظل التجارة الإلكترونية من أكبر وأصعب التحديات التي تواجه كلا من المحاسب والمدقق.

التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال.

وأفاد الباحثان أن التجارة الإلكترونية أحدثت تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال التي يعمل بها كل من المحاسب والمدقق وتم تلخيص هذه التغيرات في التالي:  
- هيكلية المنشأة حيث أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرا جذريا على هيكلية المنشأة وجعلتها ذات طابع تكنولوجي بالكامل ولكي يواكب كل من المحاسب والمدقق هذه العمليات السريعة لا بد لكل منهما أن يتعلما هذه التكنولوجيا بشكل ممتاز وإلا أصبحا عديمي الجدوى.

- موقع الأعمال وتعد هذه النقطة من أهم وأخطر التغيرات التي حدثت في ظل التجارة الإلكترونية فالأعمال تتداول بواسطة التكنولوجيا العالية يستطيع أي شخص من أي مكان إتمام الجزء الأكبر من الصفقة بضغطة سريعة على لوحة مفاتيح جهاز الكمبيوتر.

. قنوات التوزيع ففي السابق كانت قنوات توزيع منتج الشركة محددة ومعروفة بشكل واضح وغير معقدة مما يمكن الشركة من تحديد مصدر العملية والتعامل معها بناءً على ذلك ولكن في ظل التجارة الإلكترونية وتعدد أنواعها أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة.

- تعدد أشكال وسائط البيع وهذه تختلف نوعا ما عن قنوات التوزيع والمقصود هنا بأنه في السابق كانت وسائط البيع عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك ولكن الآن وبظل التجارة الإلكترونية أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محوسبة وأشكال متعددة منها الصوتية والمرئية وأنظمة كثيرة تقوم بعمليات البيع المبنية على برمجيات تم إعدادها مسبقا والمشكلة تكمن بأن جميع هذه البرمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري وقد يستطيع الغير التلاعب بها.

. العلاقة مع الشركاء والزبائن وهذه تعد من النقاط المهمة جدا ففي الأسلوب التقليدي كانت العلاقة مع الشركاء والزبائن علاقة مباشرة ولكن الآن أصبحت العلاقة علاقة ذات طابع تكنولوجي رقمي وفي أغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة وبالتالي

أصبح التعامل أشبه بشكل ذي طابع وهمي رغم أنه حقيقة واقعة ولكن هذه الحقيقة قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره.

. الاعتراف بالإيراد وتعد هذه من أكثر المشاكل التي تؤرق المحاسب ويعتقد الباحثان بأن نظرية المحاسبة لم تأخذ بالحسبان آلية الاعتراف بالإيراد في ظل هذه الظروف التكنولوجية العالية ففي السابق كان الاعتراف بالإيراد يتم وفقا لشروط محددة ولكن الآن وفي ظل غياب الأمان وإمكانية اختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها.

. آلية التسديد ففي ظل التجارة الإلكترونية ظهرت آلية تسديد جديدة لم تكن موجودة سابقا وهي التسديد عبر شبكة الانترنت قد يظن البعض أن هذه الآلية لا تختلف كثيرا عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الإلكترونية ولكنها تختلف اختلافا جذريا فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات محمية وغير متاحة للجمهور ولكن التسديد عبر شبكة الانترنت محفوف بمخاطر كبيرة وعديدة وخصوصا عندما يتمكن قراصنة الانترنت من استخدام حسابات الغير بتسديد مشترياتهم وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل إلغاء العملية ويكون الخاسر الأول والأخير كل من الشركة البائعة والشخص الذي تم اختراق حسابه من غير علمه.

- احتساب ودفع الضرائب ونعود مرة أخرى لمشكلة الاعتراف بالدخل فضريبة المبيعات أصبحت مشكلة تؤرق الشركات وخصوصا في ظل غياب الأمان على العمليات الإلكترونية فلقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات التلاعب بدخلها وخصوصا أن أغلب الشركات لا تقر ولا تصح عن وجود تلاعب خوفا من فقدان زبائنها وبالتالي قد تتحمل تكاليف إضافية وعلى رأسها الضرائب المفروضة على مبيعات قد تكون غير موجودة أصلا.

لكي يواكب كل من المحاسب والمدقق التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية أصبح لزاما عليهما الإلمام بالمعلومات والتقنيات الضرورية المصاحبة لهذا التقدم التكنولوجي الضخم.

التجارة الإلكترونية وعلاقتها بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق.

أفادت الدراسة أن كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وبالتعاون مع معهد القانونيين الكندي أنشأ لجنة خاصة أوكلت إليها مهمة دراسة حاجة السوق لخدمات توكيد التعاملات بالتجارة الإلكترونية وذلك كي تتمكن كل من مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق من الاستجابة السريعة لتلك الحاجات وقد تمكنت اللجنة فعلا من دراسة السوق وخلصت إلى أن المستهلكين قلقين من التعامل الإلكتروني ووجدت أن الأسئلة الرئيسية التي تتبادر إلى أذهانهم دوما هي:

- . هل الشركة التي أتعامل معها عبر شبكة الانترنت هي فعلا الشركة المعنية ؟
  - . هل في حالة أني زودت الشركة برقم بطاقة اعتماد أو رقم حسابي تعد عملية آمنة ؟
  - . هل المعلومات الشخصية الخاصة بي لا يتم تداولها من قبل الغير في شبكة الانترنت ؟
  - . هل سألتقى طلبي نفسه الذي أطلبه عبر شبكة الانترنت ؟
  - . هل سيتم الإيفاء بالتسليم وبالموعد المحدد ؟
  - . من الذي سيكفل حصولي على قيمة البضاعة المذكورة بموقع الشركة ؟
- وانطلاقا من الأسئلة السابقة استطاعت تلك اللجنة إنشاء مشروع ما يسمى موثوقية الشبكة.

### مخاطر التجارة الإلكترونية.

أفادت الدراسة أن مخاطر التجارة الإلكترونية تتبع وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الانترنت فكل تكنولوجيا حديثه ورغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جدا وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن هذه التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تضييع أرباح وفوائد جمة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مخاطر التجارة الإلكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسيين هما:

١. مخاطر يمكن اكتشافها والمقصود هنا بأن الشركة وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من اصطيد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها ومن أشهر هذه الاختراقات:

. الفيروسات الرقمية المعروفة.

. قرصنة الانترنت الهواة.

٢. مخاطر لا يمكن اكتشافها والمقصود هنا بأن بعض الاختراقات قد تتم دون سابق دراية بها إما لحداتها أو جهل الشركة بها والنابعة من الأسباب التالية:

. فيروسات غير معروفة.

. قرصنة انترنت ذوي خبرة عالية.

. التسارع التكنولوجي.

الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية.

فرقت الدراسة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية بعمل مقارنة بين دورة البيع في كل منهما وبالشكل التالي:

التجارة الإلكترونية	التجارة التقليدية	مرحلة دورة المبيعات
صفحة Web	مجلات وممثل تجاري	البحث عن معلومات منتج
بريد إلكتروني	رسالة أو وثيقة	طلب المنتج
بريد إلكتروني	رسالة أو وثيقة	التأكيد على الطلبية
كتالوج على Web	كتالوج مطبوع	مراقبة السعر
لا يوجد	هاتف أو فاكس	التأكد من توفر السلعة
بريد إلكتروني	وثيقة مطبوعة	تسليم الطلبية
بريد إلكتروني	فاكس أو بريد	بعث الطلبية

pdfMachine

A pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

التأكد من توفر السلعة بالمخازن	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تخطيط التسليم	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تعميم الفاتورة	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تسلم السلعة	المورد	
تأكيد التسليم	وثيقة مطبوعة	بريد إلكتروني
بعث الفاتورة	بريد عادي	بريد إلكتروني
مدة الدفع	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
بعث التسوية المالية	بريد عادي	قاعدة بيانات

يلاحظ بأن التجارة الإلكترونية تفقد عامل التوثيق في أغلب المراحل وغياب التوثيق له دور سلبي جدا على آلية الاعتراف بالإيراد وخصوصا أن أغلب العمليات ذات طابع غير ملموس.

ويعتقد الباحثان بأن غياب التوثيق وترافقه مع مخاطر التجارة الإلكترونية له أثر مباشر على أساس أو قاعدة العمليات ويساهم بمشكلة جديدة متعلقة بعملية تحقق الإيراد والاعتراف به.

### الخلاصة.

يرى الباحثان ما للتجارة الإلكترونية من أهمية بالغة في عصرنا الحاضر وما يرافقها من بيئة غير ملموسة وغياب التوثيق المستندي لأغلب عملياتها بأن مهنة المحاسبة لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب كي تتفاعل مع البيئة المحيطة بأعمال التجارة الإلكترونية وبناءً على هذه الحقيقة يقترح الباحثان ما يلي:

١- اعتماد جهة تدقيق مؤهلة تكنولوجيا لتدقيق سياسات وإجراءات نظام الشركة المحاسبي المرتبط بالتجارة الإلكترونية.

٢- تأهيل كل من المحاسبين والمدققين وتثقيفهم بتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الإلكترونية بشكل خاص.

٣- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة.

٤- ضرورة إعادة النظر بنظرية المحاسبة وتحديث مفاهيمها بشكل يتماشى مع بيئة التجارة الجديدة والتمثلة ببيئة التجارة الإلكترونية.

٥- ضرورة إعادة النظر بمعايير المحاسبة الدولية وصياغتها بشكل يتلاءم مع التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية.

٦- ضرورة تنبؤ الحكومات إلى السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الإلكترونية.

٧- اقتراح تكوين مجلس محاسبي تكنولوجي عالمي متخصص بمنح شهادات مهنية متخصصة تجمع بين تقنية المحاسبة وتقنية تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وتقنية التجارة الإلكترونية بشكل خاص.

علاقة هذه الدراسة بموضوع الأطروحة ومدى الاستفادة منها.

تناولت هذه الدراسة التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية ومقارنتها ببيئة التجارة التقليدية وتحديد فيما إذا كانت السياسات المحاسبية المعمول بها تلائم بيئة التجارة الإلكترونية وتحديد المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة عند التعامل مع البيئة التجارية الجديدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن غياب التوثيق وترافقه مع مخاطر التجارة الإلكترونية له أثر مباشر على أساس أو قاعدة العمليات ويساهم بمشكلة جديدة متعلقة بعملية تحقق الإيراد والاعتراف به.

وحيث أن موضوع الأطروحة الخاصة بي هو مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية فان هناك علاقة بين موضوع الأطروحة وهذه الدراسة تتمثل في الاتي:

١- التشابه في دراسة بيئة التجارة الالكترونية وطبيعتها واليات تنفيذها وسوف يتم تناول هذا الموضوع في الأطروحة الخاصة بي من خلال فصل مستقل وهناك استفادة من الدراسة السابقة للإعداد لهذا الفصل.

٢- توصلت هذه الدراسة إلى وجود مشكلة في الاعتراف بالإيراد في ظل عمليات التجارة الالكترونية ومبدأ الاعتراف بالإيراد من أهم المبادئ المحاسبية في الإطار النظري الحالي وسوف يتم تناول مشاكل الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الالكترونية من خلال فصل مستقل أيضا.

٣. تناولت هذه الدراسة علاقة بيئة التجارة الالكترونية بمهنة المحاسبة والتدقيق والتي سوف نفردها لها مساحة بالأطروحة.

## البحث الثاني.

بحث بعنوان " اثر التجارة الالكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية" دراسة أختبارية بالتطبيق علي استخدام القطاع المصرفي لوسائل دفع لنقود الكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الالكتروني) للأستاذ الدكتور محمد شريف توفيق . كلية التجارة جامعة الزقازيق . مصر . ٢٠٠٣ .

ملخص لأفكار البحث.

يشكل النمو المطرد في استخدام الشبكة الدولية للمعلومات انترنت كوسيط لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية تغييرا ملموسا في نمط تنفيذ العمليات التجارية عموما كما يشكل النمو المطرد في حجم التجارة الالكترونية تحديا آخر جديدا للمحاسبة عن

عملياتها ضمن الأنظمة المحاسبية الآلية للمنشآت. وفي ظل التغيرات السريعة والمستمرة في ثورة المعلومات يعرض هذا البحث للتأثيرات التي يحدثها تبني المنشأة لأنظمة التجارة الالكترونية علي تطوير نظام المعلومات المحاسبية عموما وبصفة خاصة علي المصرفية منها وذلك بدراسة اختباريه علي الاستخدام المعاصر للقطاع المصرفي المصري لوسائل دفع نقود الكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الالكتروني).

ويتناول البحث ذلك من خلال الدراسة النظرية لهذه التأثيرات وإجراء دراسة تطبيقية لاستخدام كل وحدات هذا القطاع لهذا النمط المستحدث من الخدمات المبتكرة لأنظمة التجارة الالكترونية المصرفية علي شبكة "الانترنت" والمحاسبة الآلية عنها وكذلك من خلال إجراء دراسة اختباريه لخصائص البنوك المقدمة خدمات البنك الفوري (الالكترونية المبتكرة) ولأهم تأثيرات أنظمة التجارة الالكترونية علي تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المصرفية المطبقة بعينة البحث.

وقد أسفرت المقارنات أحادية المتغير التي أجراها البحث عن وجود فروق معنوية علي مستوي كل البنوك بين مجموعتي البنوك التي تقدم خدمات البنك الفوري وتلك التي لا تقدمها بالنسبة لمتغيرات حجم الأصول والودائع والقروض وحقوق الملكية هذا بينما لم تظهر فروقا معنوية بين المجموعتين بالنسبة لمتغيرات المعدل التقريبي لكفاية رأس المال ومعدل التوظيف. كذلك اثبت اختبار فرضيات البحث من خلال التحليل متعدد المتغيرات أن متغيرات الحجم للبنك ونمط الملكية وطبيعة النشاط التجاري وعدد كروت الخدمات الالكترونية المقدمة تمثل أهم المتغيرات المعنوية المفسرة لاستخدام مواقع "الويب" كأداة لمباشرة التجارة الالكترونية المصرفية من خلال البنك الفوري. كما أن متغيرات الحجم والبنك الفوري هي أهم المتغيرات المفسرة لتطبيق الإفصاح الالكتروني المصرفي كأهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المصرفية تأثرا بممارسة التجارة الالكترونية المصرفية وعلي الرغم من وجود اثر معنوي للبنك الفوري علي الوفاء بخاصية التوقيت الملائم للتقارير المالية المنشورة الكترونيا إلا أن البحث اثبت عدم معنوية اتجاه الإشارة السالبة للمتغير المفسر بشأن

تأثير ممارسة خدمات البنك الفوري علي تخفيض مدة التأخير في النشر الالكتروني علي الشبكة.

كما أوضح البحث أن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية عموما يمكن أن يتم من خلال الاتي:

١. أنظمة تبادل البيانات الكترونيا.

٢- أنظمة التجارة علي الانترنت (واجهات المحال علي الانترنت/ وأنظمة تبادل البيانات الكترونيا عبر الانترنت).

وفي ظل ارتفاع تكلفة النظام الأول فقد انتهى البحث إلي أن النظام الثاني انسب حاليا لمعظم المنشآت (الشركات) المصرية وقد عرض البحث أساليب المحاسبة عموما عن أعمال التجارة الالكترونية - في ظل النظام الثاني - وهو ما يمكن أن يتحقق وفقا لثلاثة أساليب (علي الأقل):

الأول: تطوير الأدلة الالكترونية للحسابات ضمن الأنظمة الآلية العربية الحالية لتشمل حسابات الأستاذ العام للإيرادات والمصروفات وغيرها المتعلقة بالتجارة الالكترونية علي أن تظهر نتائجها بقسم مستقل بقائمة الدخل ويراعي أن تكون هذه الأنظمة الآلية قادرة من داخلها علي تصفح الشبكة و فتح موقع أو مواقع التجارة الالكترونية للمنشأة وتنفيذ عمليات المحاسبة عن العمليات الالكترونية للمنشأة بخاصية المحاسبة الالكترونية/ التجارة الالكترونية.

الثاني: من خلال شبكة المعلومات الدولية وذلك بالمحاسبة جزئيا عن المصروفات الكترونيا - ضمن الأنظمة المحاسبية اللاتينية الحالية - من خلال مواقع "الانترنت" المحاسبية.

الثالث: ضرورة تطوير تطبيقات محاسبية عربية مستحدثة للمحاسبة عن أعمال التجارة الالكترونية.

كما اظهر البحث انه لا تتوافر حاليا أي معايير محاسبية دولية ولا محلية لتنظيم مختلف مجالات (القياس والإفصاح) العمليات المحاسبية التي تتم بوسائل دفع بنقود الكترونية وذلك باستثناء المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ٩١ الصادر عام ١٩٨٦ والذي اقتصر فقط علي معايير المحاسبة - وباختصار شديد - عن نفقات بطاقات الائتمان.

أهداف هذا البحث.

١- التعرف علي الإطار النظري لأهم التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تبني أنظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية بالمنشأة.

٢. إجراء دراسة اختباريه علي المنشآت المصرية التي تمارس التجارة الالكترونية في القطاع المصرفي للتعرف علي أهم خصائصها وتقييم أهم آثارها علي مدي تطوير أنظمة معلوماتها المحاسبية خصوصا من خلال تشغيل أنظمة البنك الفوري باستخدام وسائل النقود الالكترونية.

٣- تقييم إلي أي مدي نفذت البنوك المصرية المستخدمة لأنظمة البنك الفوري عام ٢٠٠٣ الضوابط الرقابية التي تطلبها البنك المركزي المصري بشأن "العمليات المصرفية الالكترونية وإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية" في مطلع عام ٢٠٠٢.

٤- اقتراح ما يلزم في هذا الشأن محاسبيا لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لاستيعاب التوسع المنتظر والمشاهد بوضوح حاليا بشأن اتجاه المنشآت محليا وعالميا لتبني أنظمة التجارة الالكترونية المصرفية ووسائل الدفع بنقود الكترونية.

بعض مصطلحات وتعريف البحث.

. التجارة الالكترونية (عموما)

ممارسة النشاط التجاري من خلال موقع منشأة أو أكثر علي شبكة "الويب" ويتضمن ذلك التصفح لاختيار المنتج والتعرف علي خصائصه وإصدار أمر الشراء وتجميع البضاعة في عربة المشتريات الالكترونية والاستئزال من المخزون وترتيبات الشحن والإخطار والمحاسبة والسداد بوسائل دفع لنقود الكترونية لتسوية المعاملة.

. التجارة الالكترونية (المصرفية)

ممارسة خدمات العمليات المصرفية الكترونيا عبر شبكة الويب من خلال اتصال العميل بموقع البنك علي شبكة الانترنت. ويقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها علي المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال احد المنافذ علي الشبكة بهدف:

(١) إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك كخدمات المستثمرين.

(٢) حصول العملاء علي خدمات معينة يحددها البنك كالتعرف علي معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول علي قروض وغير ذلك.

(٣) طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال وسداد الفواتير.

. خاصية المحاسبة الالكترونية/ التجارة الالكترونية في الأنظمة المحاسبية الآلية.

مدي قدرة النظام المحاسبي الآلي المطبق بالمنشأة ذات موقع أو أكثر للتجارة الالكترونية علي شبكة الانترنت علي تنفيذ ما يلي من داخل النظام أثناء الاتصال بالشبكة:

(١) فتح موقع أو مواقع التجارة الالكترونية للمنشأة وحصر عمليات التجارة الالكترونية التي تمت.

(٢) إثبات وتحديث مختلف مقومات وقواعد بيانات النظام المحاسبي الآلي بمختلف عمليات التجارة الالكترونية وبراغي أن يكون ذلك للمشاركين في الخدمة المصرفية بكلمة سر (مرور) أو للمحاسبين المرخص لهم بذلك للمنشآت أو الشركات العادية غير المصرفية.

. الإفصاح الالكتروني.

قيام المنشأة بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية / الفترية (ربع السنوية) الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية كحد ادني وفي بعض الأحيان شمولها للإيضاحات المتممة وتقرير مراقبي الحسابات في موقعها (العربي أو الانجليزي) علي شبكة الانترنت وذلك بنمط العرض المباشر علي الشاشة أو بنمط إنزال الملفات لحاسب المتصل بالشبكة بنمط PDF.

. تأثير أنظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية.

أكدت الدراسة بأن نظام المعلومات المحاسبية يتأثر كثيرا بممارسة أنظمة التجارة الالكترونية وذلك باعتبار أن هناك ارتباطا وثيقا بين كل من نظم التجارة وأنظمة إنتاج المعلومات وتم تصنيف أهم هذه التأثيرات علي النحو التالي:

أولاً: أثر تطبيق أنظمة التجارة الالكترونية علي مدخلات نظام المعلومات المحاسبية يتمثل في انخفاض حجم المدخلات وتغيرها بشكل شبه كامل في الأنظمة الفورية.

ثانياً: أثر تطبيق أنظمة التجارة الالكترونية علي مخرجات وتقارير نظام المعلومات المحاسبية يتمثل في التوسع في تطبيق الإفصاح الالكتروني علي كل التقارير المالية ذات الغرض العام وشمولها لكل من التقارير المالية السنوية والفترية (المرحلية) وكذلك زيادة وتنوع نمط المخرجات وشمولها لتقارير فورية.

ثالثاً: تأثر تطبيق أنظمة التجارة الالكترونية علي الإجراءات الرقابية في نظام المعلومات المحاسبية وعلي مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية يتمثل في زيادة الضوابط الرقابية الرسمية للعمليات المصرفية الالكترونية.

- تقييم الجهود المبذولة في مجال التنظيم المحاسبي لعمليات التجارة الالكترونية المصرفية (وسائل الدفع لنقود الكترونية).

١. المحاسبة عن مبيعات بطاقات الائتمان.

يستخدم العديد من عملاء المنشأة بطاقات أو كروت الائتمان التي تصدرها مؤسسات عالمية مثل فيزا و ماستر كارد في انجاز العديد من تعاملاتهم وهذه الممارسة تتيح للعملاء إجراء المعاملات دون حمل نقود عادية أو شيكات يضاف لذلك القدرة علي تأخير السداد الفعلي لتلك المعاملات كما انه بمجرد الترخيص بالبطاقة لا حاجة أن يتقدم العميل بطلب الحصول علي الائتمان من كل متجر يتعامل معه علاوة علي أن استخدام البطاقة يجنب العميل تعدد إجراء المدفوعات الشهرية لعدد من الدائنين.

كما توجد العديد من الأسباب التي تدفع المنشآت للسماح لعملائها باستخدام هذه البطاقات منها عدم حاجة المنشأة لاستمرار تقييم الوضع الائتماني للعملاء وإعادة اتخاذ قرارات حدود الائتمان المسموح به وتجنب مخاطر استمرار تمديد الائتمان بالإضافة لسرعة حصول المنشأة علي النقد من المؤسسات العالمية المصدرة لبطاقات الائتمان.

وبالنسبة لبطاقات الائتمان التي تصدرها البنوك تقوم المنشأة بإيداع نسخة من إيصال معاملة بطاقة الائتمان في حسابها بالبنك كما لو كانت تودع شيك العميل بالبنك ومن ثم تحصل المنشأة مباشرة علي إشعار إضافة نقد فوراً أما بالنسبة لباقي أنواع بطاقات الائتمان التقليدية تقوم المنشأة بإرسال نسخة مناسبة من كل إيصال إلي المؤسسة المصدرة لبطاقة الائتمان ثم تقوم الأخيرة بالسداد للمنشأة وحتى يتم

السداد يكون بالمنشأة حساب للعملاء يخص المؤسسة وفي مقابل الخدمة التي تؤديها المؤسسة يتم تحميل المنشأة بنفقات تتراوح ما بين ٢% - ٥% من قيمة مبيعات الائتمان وهذه النفقات تستنزى مباشرة من المدفوعات النقدية للمنشأة.

وتعتمد المعالجة المحاسبية لمبيعات بطاقات الائتمان بالمنشأة علي ما إذا كان النقد المقابل تم الحصول عليه فوراً بمجرد الإيداع أو تأخر لحين السداد من جانب المؤسسة فإذا تم الحصول علي النقد مباشرة تجعل حسابات النقدية ونفقات بطاقات الائتمان مدينة مقابل جعل حساب المبيعات (العادية أو الالكترونية) دائناً. أما إذا كان يتعين علي المنشأة إرسال الإيصالات للمؤسسة وانتظار التحصيل فيجعل ح/ العملاء - مؤسسة بطاقات الائتمان مدينا بكامل القيمة مقابل جعل حسابات المبيعات المختصة دائنة. وعند تلقي النقد من المؤسسة تجعل حسابات النقدية ونفقات بطاقات الائتمان مدينة مقابل جعل حساب العملاء - مؤسسة بطاقات الائتمان دائناً. ويراعي الإفصاح عن كافة نفقات بطاقات الائتمان في قائمة الدخل صراحة أو كاستنزال من بند إيرادات مبيعات البطاقات أو الإفصاح عنها تحت بند مصاريف البيع أو كمصاريف إدارية وكل معالجة منها لها مبرراتها.

٢. موقف معايير المحاسبة المالية عن عمليات النقود الالكترونية.

اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في ١٩٨٦ معيار المحاسبة رقم ٩١ متضمناً في فقرته رقم ٥١ قواعد المحاسبة المنظمة لعمليات إثبات نفقات بطاقات الائتمان والإفصاح عنها وباستثناء ذلك لم تصدر أي معايير محاسبية دولية أو محلية منظمة لمختلف مجالات المحاسبة (القياس والإفصاح التقليدي / الالكتروني) عن عمليات النقود الالكترونية والبنك الفوري وذلك رغم أهميتها والتوسع المطرد في استخدامها محلياً ودولياً.

الخلاصة.

يمكن القول انه لا تتوافر أي معايير محاسبية دولية ولا محلية لتنظيم مختلف العمليات المحاسبية التي تتم بوسائل دفع بنقود الكترونية وذلك باستثناء المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ٩١ الصادر عام ١٩٨٦ والذي اقتصر فقط علي معايير المحاسبة - وباختصار شديد - عن نفقات بطاقات الائتمان وفي ضوء ذلك ومع التوسع المضطرد في شبكات الاتصالات الالكترونية والتطور المستمر في مجالات التقنية المصرفية - يوصي البحث بان يصدر البنك المركزي المصري ووزارة التجارة مجموعة الضوابط والمعايير المحاسبية لتنفيذ العمليات المصرفية الالكترونية والمحاسبة عن مختلف عمليات وسائل دفع بنقود الكترونية مع حث البنوك المطبقة علي تنفيذ الضوابط الرقابية التي أصدرها البنك المركزي المصري في هذا الشأن وتاريخ بدء سريانها وإلا خضعت لجزاءات محددة.

علاقة هذه الدراسة بموضوع الأطروحة ومدى الاستفادة منها.

يعرض هذا البحث التأثيرات التي يحدثها تبني المنشأة لأنظمة التجارة الالكترونية علي تطوير نظام المعلومات المحاسبية عموما وبصفة خاصة علي المصرفية منها حيث يركز على شق معالجة الإيراد الذي يتم بوسائل دفع الكترونية بالإضافة إلى تأثيرات أنظمة التجارة الالكترونية علي تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المصرفية المطبقة.

كما تناولت الدراسة طرق تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية والتعرف علي الإطار النظري لأهم التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تبني أنظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية بالمنشأة.

ومن خلال ما تقدم نجد أن هناك علاقة بين الدراسة السابقة وموضوع الأطروحة حيث تركز الدراسة المذكورة على شق الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية وطرق معالجته وتوقيت الاعتراف به وهذا جزء اساسي من موضوع الأطروحة بالإضافة إلى جانب آخر وهو تأثير أنظمة التجارة الالكترونية على نظام المعلومات المحاسبية بالمنشأة والذي يرتبط ارتباط مباشر بمبدأ الإفصاح وهذا المبدأ من المبادئ

المحاسبية المتعارف عليها في الإطار النظري الحالي للمحاسبة والذي سوف يكون محور اساسى بالأطروحة.

### البحث الثالث.

رسالة ماجستير بعنوان " مدى قدرة مدققى الحسابات الخارجيين على تدقيق الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية " للطالبة ريم خالد مطاحن إشراف الدكتور ظاهر القشى عام ٢٠٠٩ جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

### ملخص لأفكار البحث.

أخذ العالم يتجه نحو التجارة الإلكترونية بشكل متسارع بسبب ما يحققه هذا النوع من التجارة من إيرادات ضخمة من خلال انتشاره السريع لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليديّة وأصبح محتما على مهنة التدقيق مواكبة هذا النوع الجديد من التجارة. لذا قام كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بالاشتراك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي بإطلاق أول مشروع خاص بتدقيق أنظمة الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية (خدمات توكيد موثوقية الموقع الإلكتروني في العام ٢٠٠١.

ومن أهم سمات العمليات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية افتقارها لمعالجة مخاطر التوثيق المستندي الورقي التقليدي وهذه السمة تعد مشكلة كبيرة لا يُستهان بها سواء في النظام المحاسبي ككل أو في نظام التدقيق ولحل هذه المشكلة أصبح من الضروري على كل من النظام المحاسبي ونظام التدقيق إيجاد حلول متعمقة واعتماد مبادئ ومعايير تكنولوجية متخصصة تعمل جنبا إلى جنب مع المفاهيم العاملة في ظل التجارة التقليدية ومن أهم تلك المحاولات التي أصبحت مشروعا قائما

المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (خدمات توكيد موثوقية الموقع الإلكتروني الذي تم التطرق له خلال الدراسة فقد أعطى هذا المشروع وبشكل مختصر المبادئ والمعايير التكنولوجية التي يجب إتباعها من قبل الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية ومن ثم قيام جهة التدقيق بالتدقيق عليها وإضفاء الموثوقية بوضع توقيع إلكتروني من قبلها على موقع الشركة المتعاملة في التجارة الإلكترونية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

١. التعرف بأهمية مهنة تدقيق الحسابات بشكل عام.
٢. توضيح أهمية وتطور التجارة الإلكترونية.
- ٣- توضيح المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية وتحليله ومناقشته.
- ٤- التعرف على مدى إدراك مُدققي الحسابات الخارجيين في الأردن للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وفهمه وتطبيقه.
- ٥- التعرف على أي معوقات أو عقبات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين للقدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية.

وقد تناولت الباحثة من خلال الإطار النظري للدراسة موضوع التجارة الإلكترونية من حيث تعريفها حيث أفادت أنها مجموعة متكاملة من عمليات التسويق والإنتاج والتوزيع والبيع والسلع والخدمات والأفكار باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت كما عرفت من وجهة نظر وظائف الاتصال والتجارة والأعمال والخدمات وكذلك أهمية التجارة الإلكترونية.

كما تناولت الدراسة في الإطار النظري الموضوعات التالية:

. أثر تكنولوجيا المعلومات على دنيا الأعمال.

. خصائص تعاملات التجارة الإلكترونية.

. أهداف التجارة الإلكترونية.

. بعض جوانب الضعف التي تعاني منها التجارة التقليدية والتي أعطت أهمية للتجارة الإلكترونية.

. الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية طبقا للجدول التالي.

التجارة الإلكترونية	التجارة التقليدية	
منتجات تخيلية	سلع وخدمات ملموسة وحقيقية	١-
نقود رقمية	نقود حقيقية	٢-
البائع لا يلتقي مع المشتري	لابد من التفاعل بين البائع والمشتري	٣-
عملية التبادل قد تستغرق دقائق	عملية التبادل تأخذ فترة طويلة	٤-
السوق وهمي	لا بد من وجود سوق فعلي	٥-

. التوقيع الإلكتروني.

. تعريف التوقيع الإلكتروني.

. أثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق.

. التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال.

كما شملت الدراسة مسودة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي حول مبادئ ومعايير خدمات التوثيق

التي تساهم في توفير الثقة لكل من النظام ومواقع التصفح عبر الإنترنت الإصدار الأخير وقد تضمنت المسودة الآتى:  
مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية.

وتم استعراض تعاريف كل من المبادئ والإجراءات المقترحة بالمشروع كالتالي:  
١. اولا المبادئ.

. مبدأ الحماية وينص على أن يكون النظام محميا من الاختراقات غير المصرح بها.  
. مبدأ جاهزية النظام وينص على أن يكون النظام جاهزا للعمل وفقا للسياسات الموضوعة.

. مبدأ تكامل المعالجة وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.

. مبدأ الخصوصية على الشبكة وينص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.

. مبدأ السرية وينص على أن سرية جميع المعلومات تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.

٢. ثانيا المعايير.

. معيار السياسات وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.

. معيار شبكات الربط وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.

. معيار الإجراءات وينص على أنه يجب على الشركة اتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.

. معيار المراقبة وينص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

وأشارت الدراسة الى ان كلا من المعايير الرئيسية التي سبق ذكرها تحتوي على إجراءات فرعية وذلك من أجل أن تتماشى مع المبادئ المقترحة بالشكل التالي:

. معيار السياسات والذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية هي:

١. وضع السياسات والمصادقة عليها.

٢. ملاءمة السياسات للقوانين المعمول بها.

٣. تحديد مسؤوليات واضعي السياسات.

. معيار شبكات الربط الذي يجب أن يرافقه خمسة إجراءات فرعية هي:

١. الإفصاح عن الشبكات.

٢. الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشبكات وعن المرخص لهم باستخدامها.

٣. تحديد الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الشبكات.

٤. توضيح الآلية التي تمكن المستخدم من طلب المساعدة من الشركة بخصوص أي موضوع يعنيه.

٥. توضيح التغييرات التي يمكن أن تحدث لشبكات الربط وبيان أثرها على المستخدم لها.

. معيار الإجراءات والذي يجب أن يرافقه سبعة إجراءات حماية فرعية هي:

١. وضع إجراءات منطقية للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطاتهم مطلقة.

٢. وضع إجراءات ملموسة للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطاتهم مطلقة.

٣. وضع أسس حماية منطقية لمنع غير المصرح لهم بدخول النظام.

٤. وضع أسس حماية منطقية لمنع البرامج المحوسبة غير المصرح لها بدخول النظام.

٥. وضع أسس حماية منطقية تمنع وصول معلومات العمليات التي تتم عبر التعامل إلى الجهات غير المصرح لها.

٦. تعريف وتوضيح الإجراءات التي ستتخذ في حالة محاولة اختراق النظام من قبل الغير.

٧. وضع أسس صحيح سير العمليات التي لم تكتمل.

. معيار المراقبة الذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية هي:

١. تقييم أداء آلية المراقبة.

٢. تعريف وتحديد البدائل للمراقبة إن وجدت.

٣. مراقبة التغيرات التي تحدث على التكنولوجيا وبيئتها.

نتائج الدراسة.

اولا نتائج عامة.

بعد أن قامت الباحثة بالاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك فإنها تعتقد بأن أهم النتائج التي خرجت بها ما يلي:

١. أضاف هذا المشروع إلى كل من مهنتي المحاسبة والتدقيق بعدا تكنولوجياً متطورا لم يكن موجود سابقا قبل التجارة الإلكترونية.

٢. ظهور مبادئ ومعايير تكنولوجية تعمل جنبا إلى جنب مع مبادئ ومعايير المحاسبة المتعارف عليها.

٣. هناك صعوبة ملحوظة في الالتزام بهذا المشروع سواء من قبل الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية أو من قبل المدققين على تلك الشركات وهذه الحقيقة تم استخلاصها من جميع الدراسات السابقة التي حاولت إما إنشاء نموذج لتطبيق المشروع أو إنشاء نموذج لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية وفقا لنفس المشروع. ثانيا نتائج الجانب العلمي.

بعد أن قامت الباحثة بتحليل فرضيات الدراسة فقد توصلت إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

١. رغم أن عينة الدراسة عينة متخصصة وذات مهنية عالية ويحمل أغلب أفرادها الشهادات المهنية إلا أن ٥٧% منهم لا يبذلون أي اهتمام بعمليات التجارة الإلكترونية ولا يتعدى اهتماماتهم في هذا المجال المعلومات العامة.

٢. بالنسبة للفئة المهتمة بالتجارة الإلكترونية من عينة الدراسة فقد أشارت النتائج إلى أن معظمهم يستقون معلوماتهم عن التجارة الإلكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة.

٣. وجد أن عينة الدراسة تدرك المبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة (٣.٦٤) واحتل مبدأ السرية أعلى مستويات الإدراك بينما احتل مبدأ تكامل النظام أدنى مستويات الإدراك.

٤. وجد أن عينة الدراسة تدرك المعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة (٣.٦١) واحتل معيار المراقبة أعلى مستويات الإدراك بينما احتل معيار شبكات الربط أدنى مستويات النظام.

٥. اتفقت عينة الدراسة أن هناك عدد من المعوقات قد تحول دون إدراكهم لعملية تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وكان من أهم هذه المعوقات:

. غياب التوثيق المستندي في أغلب عمليات التجارة الإلكترونية.

. مخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع من التدقيق.

. عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة حول هذا الموضوع.

. حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن.

. قلة الخبرة بشكل عام في هذا المجال.

. الكلفة العالية لتدقيق هذا النوع من الخدمات.

. عدم وجود تشريعات قانونية للتجارة الإلكترونية.

. عدم وجود تشريعات مهنية كافية لتحكم التدقيق الإلكتروني.

. التوصيات.

توصي الباحثة وبلاستناد على النتائج التي تم التوصل إليها إلى ما يلي:

١. أن تقوم جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين باحتضان المشروع الأمريكي الكندي المشترك وأن يصار إلى تكوين لجنة مختصة من المدققين تناط بها مهام ترجمة ذلك المشروع ودراسته وتوضيح بنوده بشكل فاعل ومختصر ومحاولة تعديله ليتوافق ويتمشى مع بيئة التجارة الإلكترونية في الأردن.

٢. أن يصار إلى عقد دورات متخصصة أو ورشات عمل من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين على أن يتم عقد هذه الدورات من قبل أشخاص متخصصين في هذا المشروع وأن تكون شرطاً ضمن الساعات التدريبية المنصوص عليها في نظام الجمعية.

٣. أن يصار إلى إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب التدقيق في الأردن تناط بها مهمة تأهيل المدققين تكنولوجياً وتعتقد الباحثة أن هذه الآلية يمكن أن تكون بفرض رسوم دورية على مكاتب التدقيق تُستغل في إنشاء مركز متخصص تناط به مهمة تطوير مهارات المدققين في كل المواضيع المتطورة تكنولوجياً بما فيها عمليات التجارة الإلكترونية.

٤. أن يصار إلى عقد ندوات لتوعية كل من الشركات التجارية ومكاتب التدقيق بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية وما يعود ذلك عليهم بعوائد ضخمة رغم المخاطر العديدة التي أصبح ممكناً السيطرة عليها وبشكل أفضل من السابق.

٥. أن يصار إلى تحديث برامج الجامعات بشكل موازي لهذا التطور حيث تعد الجامعات هي البنية التحتية الأولية لأي مهنة بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق.

٦. أن يتم الاستناد على هذه الدراسة المتواضعة كمرجع حول المشروع الأمريكي الكندي المشترك والمعوقات التي تواجه المدققين في القدرة على فهم بنوده لعمل دراسات مستقبلية التي قد تشمل تحليل البنية التحتية لكل من الشركات التجارية في

الأردن لبيان قدرتها على التعامل بالتجارة الإلكترونية من جهة ومكاتب التدقيق لبيان كفاءة بنيتها التحتية لتدقيق عمليات الشركات من جهة أخرى.

علاقة هذه الدراسة بموضوع الأطروحة ومدى الاستفادة منها.

تناولت الدراسة السابقة موضوعين لهما علاقة بموضوع الأطروحة هما:

الاول:

توضيح اهمية وتطور التجارة الالكترونية من حيث تعريفها وخصائصها واهدافها واثرها على بيئة الاعمال والفرق بينها قبين التجارة التقليدية واثرها على كل من المحاسب والمدقق وهذا الجانب له علاقة مباشرة بموضوع الأطروحة حيث انها تتناقش مدى كفاية الاطار النظرى الحالى للمحاسبة فى ظل عمليات التجارة الالكترونية وسوف يكون هناك دراسة شاملة لعمليات التجارة الالكترونية بالاطروحة وعليه فان هناك استفادة وعلاقة بين الدراسة السابقة وموضوع الأطروحة.

الثانى:

دراسة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الامريكى ومعهد المحاسبين القانونيين الكندى حول مبادئ ومعايير خدمات التوثيق وحيث ان موضوع الأطروحة سوف يتطرق الى دراسة الاطار النظرى الحالى للمحاسبة من مبادئ وفروض لبيان مدى كفايتها فى ظل عمليات التجارة الالكترونية فان دراسة مبادئ ومعايير خدمات التوثيق سوف تساعد فى وضع تصورات واقتراحات فى حالة عدم كفاية الاطار النظرى الحالى للمحاسبة فى التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية وعليه فان هناك علاقة بين الدراسة السابقة وموضوع الأطروحة وكذلك هناك استفادة منها.

**البحث الرابع.**

أطروحة دكتوراه بعنوان "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية" للطالب ظاهر شاهر القشى إشراف أ. د. نعيم دهمش عام ٢٠٠٣. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

ملخص افكار البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى الاتي:

١. التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية.
  ٢. الوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية .
  ٣. تقديم التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية .
- وتأتى أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من أهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تأهيل الشركات للخوض في عالم العولمة وضمان بقائها ومقدرتها على المنافسة وخصوصا شركات العالم الثالث بشكل عام والشركات الأردنية بشكل خاص.
- كما أن إيجاد طريقة أو آلية لحماية النظام المحاسبي لتلك الشركات المستخدمة للانترنت يشجع الكثير من الشركات على استخدام التجارة الإلكترونية وتحقيق عوائد كبيرة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في شتى المجالات.
- وفي حال التمكن من تطوير نموذج الربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية سوف يمكن بطريقة علمية ومدروسة ومنظمة من زيادة حماية النظام المحاسبي لتلك الشركات الراغبة في استخدام التجارة الإلكترونية ومن ثم الحفاظ على الاقتصاد الوطني من قرصنة الانترنت وتعزيز ثقة أصحاب المصالح.
- وحيث أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لأي شركة فإن تقويته وتقويمه سيساهم بشكل كبير في حماية الشركة ونموها بشكل أكثر فاعلية.

ونظام المعلومات المحاسبي يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية هي (مدخلات ومعالجات ومخرجات) وقد تمت السيطرة على هذه المكونات الثلاثة من خلال الأدوات الرقابية المتعددة لكن ومع ظهور التعامل بالتجارة الإلكترونية ظهرت عدت مشاكل رئيسية من أهمها:

. فقدان السيطرة على المدخلات التي تأتي من التعامل بالتجارة الإلكترونية عبر الانترنت فمن يرغب بالتعامل مع الشركة عبر الانترنت يستطيع دخول موقعها بغض النظر عن نواياه حسنة كانت أم سيئة.

. إن عدم السيطرة على هذه المدخلات قد يؤدي بشكل أو بآخر إلى اختراق نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم سرقة أو تسرب بعض المعلومات المهمة لجهات غير مرغوب فيها.

. سيفقد المتعاملون مع الشركة ثقتهم بها إذا ما تسربت بعض المعلومات المهمة. . فقدان مخرجات النظام مصداقيتها إذا ما كانت مدخلات النظام غير صحيحة أو تم اختراقها من قبل الآخرين.

وبشكل عام يمكن القول بأن الشركات تتخوف من ربط أنظمتها المحاسبية بالتجارة الإلكترونية بالرغم من المكاسب العظيمة التي يمكن أن تحققها من خلال تلك الشبكة ولكن هذا الخوف قد يتبدد في حالة وجود نظام رقابة يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية.

يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد اجابات للاسئلة التالية:

. ما هي المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؟

. ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي سلبية الأمان المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

. ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي سلبية التوكيدية المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

. ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي سلبية الموثوقية المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

وقد قام الباحث بتناول النظام المحاسبي بالآلية اليدوية والآلية المحوسبة وذلك للوقوف على أهم التغيرات الجوهرية التي ظهرت بين الآليتين وقد توصل الى الاتي.

### مفهوما الملاءمة والموثوقية.

أولا الملاءمة:

تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

والمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من الاتي.

. تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

. تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

وتتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

مما تقدم استنتج الباحث ان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص  
الثانوية أو الفرعية التالية:

١. التوقيت الملائم أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب  
إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال  
كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كان  
التأكد أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح  
التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بفترة  
معينة لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ولو كان  
ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات  
الناجمة.

٢. القدرة على التنبؤ وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين  
مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية  
(تقديرية) عنه فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن  
النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

٣. القدرة على إعادة التقييم ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن  
مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات  
التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات  
(معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار لذا  
يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات  
الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.  
ثانياً: خاصية الموثوقية:

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ومن البديهي أن  
الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير  
المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات المدققة وإن  
درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق  
أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات ولكي تتصف المعلومات

المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية.

١. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية) إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.

٢. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

٣. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية) ويعتبر البند مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على اتخاذ القرار.

٤. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة / العائد) فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها.

٥. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة.

٦. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة. وتناول الباحث في الفصل الثالث شرح طبيعة وماهية التجارة الإلكترونية وتوضيح الفرق بينها وبين التجارة التقليدية ومن ثم إظهار أثرها على بيئة الأعمال الخاصة بها وكيف أن البيئة الجديدة للأعمال أحدثت وستحدث تغييرات كبيرة على مهنتي المحاسبة والتدقيق.

كما تطرق الباحث إلى المخاطر المرافقة للتجارة الإلكترونية ومسبباتها وكيفية تفاديها ومدى تأثير هذه المخاطر على آلية الاعتراف بالإيراد محاولاً إيجاد حلول مناسبة تساعد باستغلال التجارة الإلكترونية بشكل آمن والاستفادة منها بشكل يخدم المتعاملين بها.

وقد ناقش الباحث في هذا الفصل الآتي:

- . أهمية التجارة الإلكترونية.
- . المميزات الفريدة لتقنية التجارة الإلكترونية.
- . أنواع التجارة الإلكترونية.
- . كيفية بناء نموذج تجارة الكترونية على شبكة الانترنت.
- . علاقة التجارة الإلكترونية بعلم المحاسبة.
- . اثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق.
- . التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الاعمال.
- . التجارة الإلكترونية وعلاقتها بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق.
- . الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية.

وعند مناقشة الباحث لموضوع الاعتراف بالإيراد فقد توصل الباحث الى ان الإيراد المتولد عبر قنوات التجارة الإلكترونية لا يتماشى مع بعض من شروط الاعتراف بالإيراد فالمعيار الأمريكي رقم ٤٨ وضمن الشرط رقم (٢) أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع يجعل الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع مستحيلا والسبب أن عملية الدفع ضمن آلية التجارة الإلكترونية آلية محفوفة بالمخاطر وقد تكون إذا ما تم التلاعب بها عملية وهمية ويقابلها خروج حقيقي للبضائع من عند التاجر ولو أردنا استخدام الاعتراف بالإيراد عند وصول النقد بدل نقطة البيع لما أمكن ذلك والسبب بأن النقد وفي حالة التلاعب لن يصل ولا بد أن نتذكر أن التلاعب لم ينجم عن إدارة الشركة بل عن جهة خارجية غير معروفة

وبالنسبة للشرط رقم (٣) وفي نفس المعيار أن يتحمل المشتري مخاطرة الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة ففي حالة التلاعب من هو المشتري؟ لا أحد يعرف والمتحمل الأول والأخير لهذه الخسارة هي الشركة البائعة وهنا يتبادر للذهن ما هي الآلية المناسبة للاعتراف إذن؟

واقاد الباحث انه اذا نظرنا لنشرة الأوراق المالية رقم ١٠١ والمستندة على معايير المحاسبة الأمريكية لوجدنا أن كلا من المعيار رقم (١) "وجود دلائل مقنعة بالآليات" والمعيار رقم (٤) "عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول" ، مفقودان بشكل شبه كامل في الإيرادات المتولدة من خلال التجارة الإلكترونية.

وفي ظل هذه الحقائق الجديدة يرغب الباحث في اقتراح آلية جديدة أو نقطة جديدة للاعتراف بالإيراد المتولد من خلال التعامل بالتجارة الإلكترونية والتي يرغب بتسميتها (الاعتراف بإيراد التجارة الإلكترونية عند نقطة تحقق أمان عمليات النظام).

ويتضمن هذا الاقتراح أن يتم الاعتراف بالإيراد المتولد عبر التجارة الإلكترونية عند نقطة البيع إذا ما توفرت شروط إضافية تساعد على تحقيق الشرط رقم (٢) " أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع" في المعيار رقم ٤٨ ، وبالشكل التالي:

الأمان في العمليات.

توكيد آلية الأمان.

وكل شرط يجب أن يصاحبه عدد من الآليات والمحددات وبالشكل التالي :

الأمان في العمليات ويقصد هنا بأنه يجب على الشركة تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها على الانترنت يضيفي صفة الأمان على عمليات البيع التي تتم من خلاله متضمنا سياسات يتم برمجتها.

توكيد آلية الأمان حيث يتم ذلك بواسطة اعتماد إحدى الجهات المحاسبية المتخصصة بتدقيق نظام الشركة الخاص والذي يربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها على الانترنت كطرف ثالث محايد والذي يستطيع التأكيد على سلامة وصحة الإجراءات والسياسات المتبعة في ذلك النظام.

وأفاد الباحث انه في حالة تمكنا من الاعتراف بالإيراد المتولد من خلال التعامل بالتجارة الإلكترونية سنتمكن الشركة من تقدير نسبة الاحتيال عبر التجارة الإلكترونية ومن ثم التمكن من إنشاء مخصصات معينة تقابل الخسائر المتوقعة مستقبليا والتي سيتمكن توقعها بسهولة في ظل توافر الشروط السابقة.

ويمكن القول بأن التجارة الإلكترونية وكما أحدثت من تغيرات كثيرة على عالم الأعمال والاقتصاد أحدثت وستحدث تغيرات أكثر وأكبر على عالم المحاسبة وعالم التدقيق.

ففي السابق كانت التغيرات التي تحدث في ظل التجارة التقليدية تغيرات ذات طابع بسيط وبطيء وكان يسهل على كل من مهنة الأعمال ومهنة المحاسبة مواكبتها ولكن الآن وفي ظل التجارة الإلكترونية وما يرافقها من تقنيات تكنولوجية عالية ومتغيرة بشكل متسارع أصبحت التغيرات في التجارة الإلكترونية ذات طابع معقد جدا وسريع وأصبح محتوما على مهنة الأعمال ومهنة المحاسبة وفي العالم ككل أن تحدث وتطور من تقنياتها وتقييمها بسرعة مماثلة كي لا يفوتها الركب التكنولوجي الجديد.

وفي الفصل الرابع ناقش الباحث المحاولات الجادة لاستقصاء الآراء حول التعامل بالتجارة الإلكترونية فمنذ ظهور التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني وانطلاقا من

المردود الاقتصادي الضخم الذي يمكن تحقيقه قامت كثير من الجهات المهنية بعمل البحوث المتعددة لاستقصاء جميع آراء المهتمين وذلك للوقوف على حاجة السوق وأسباب الإحجام عن التعامل بهذا النوع من التبادل الإلكتروني كمحاولة حقيقية لإيجاد حلول مناسبة لجميع المشاكل المرافقة لهذا النوع من التبادل الجديد وبالتالي تأمين الثقة به وتشجيع الجميع على التعامل من خلاله ومن أهم هذه البحوث ما يلي:

. مسح لتبادل المعلومات الإلكترونية في فنلندا.

وهدف البحث إلى معرفة كيفية استخدام الشركات الفنلندية لآلية تبادل المعلومات إلكترونياً وما هي المنافع التي يمكن جنيها بواسطة استخدام هذه التقنية وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج وكان من أهمها أن الشركات الفنلندية الكبيرة تستخدم آلية تبادل المعلومات بشكل متزايد للأسباب التالية:

١. أن هذه الآلية إذا ما قورنت بحجم الشركة تعد من الآليات الأقل تكلفة مقارنة بالآليات التقليدية.

٢. تعد هذه الآلية من أنجح الحلول للشركات التي لا تستطيع إيجاد شركاء مناسبين لترويج سلعتها عبر العالم.

ولكن من أهم السلبيات التي توصل إليها البحث هي عجز كثير من الشركات صغيرة الحجم في اقتناء ومواكبة هذه التقنية نظراً للتكلفة الكبيرة بالنسبة لها.

. مؤتمر عالم من دون حدود.

ولقد تمركزت أعمال المؤتمر حول المشاكل التي أفرزتها بيئة التجارة الإلكترونية بما يخص كلا من:

١. الضريبة.

٢. الخصوصية.

٣. حماية المستهلك.

٤. الأمان والتوثيق المستندي.
٥. الوصول للمعلومات.
٦. مواضيع تخص البنية التحتية.

لقد اقترحت الورقة ثمانية مبادئ خاصة بالبيانات المستقاة عبر التجارة الإلكترونية والتي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تدقيقه لهذا النوع من التعامل الإلكتروني ويمكن تلخيص تلك المبادئ بالشكل التالي:

١. مبدأ محدودية جمع البيانات والذي ينص على وجوب تحديد كيفية جمع البيانات وأن جمع البيانات يجب أن يتم بطرق ووسائل قانونية وبشكل يتماشى مع مصالح صاحب البيانات.
٢. مبدأ نوعية البيانات والذي ينص على أن جميع البيانات يجب أن تكون على علاقة وثيقة بالهدف المرجو من جمعها ويجب أن تكون عملية جمع البيانات عملية دقيقة وكاملة وفي الوقت الملائم.
٣. مبدأ تحديد الهدف والذي ينص على أنه يجب تحديد هدف جمع البيانات وبشكل مسبق لعملية الجمع وتكون عملية الجمع غير ملائمة للهدف إذا ما تمت قبل تحديده.
٤. مبدأ محدودية الاستخدام والذي ينص بعدم استخدام البيانات التي تم جمعها لغايات مغايرة للهدف المحدد مسبقا ويجب الحصول على الترخيص القانوني الملائم إذا ما تقرر استخدامها لغايات أخرى.
٥. مبدأ الوقاية والذي ينص على أنه قد تم اتخاذ الاحتياطات اللازمة وبشكل معقول لحماية البيانات الشخصية من الضياع والاستخدام غير المصرح به والعبث والإفصاح عنها للجهات غير المعنية.
٦. مبدأ السياسات والذي ينص على ضرورة الإفصاح عن السياسات المتبعة بما يخص كلا من الممارسات الإجرائية وجميع السياسات الأخرى الخاصة بصاحب البيانات.

٧. مبدأ مساهمة الفرد والذي ينص على منح الفرد حق توكيد صحة المعلومات الشخصية خلال وقت معقول وضمن تكلفة مناسبة وإعطائه الحق في إبداء الأسباب لعدم سماحه للغير في الدخول للبيانات وحق تغيير أو تصحيح البيانات.

٨. مبدأ المسؤولية والذي ينص على أن المسؤول أو المتحكم بالبيانات يعد مسؤولاً ويشكل كامل عن تطبيق جميع مقاييس المبادئ السبعة السابقة.

. بحث بعنوان "الإطار الفاعل لتقييم سياسة ومواضيع البنية التحتية الخاصة بالتجارة الإلكترونية"

ذكر في هذا البحث أن النمو المتسارع بالتعامل بالتجارة الإلكترونية وما صاحبه من مخاطر كثيرة جعلت دولاً كثيرة تنشئ خططاً بعدة مستويات وأن تصدر عدة تشريعات ولكن المشكلة تكمن في صعوبة تقييم هذه الخطط.

. مقالة بعنوان "هيئة الأوراق المالية تراقب عن كثب إيرادات بيع الكتب عبر التجارة الإلكترونية".

تذكر الكاتبة أن لجنة الأوراق المالية تراقب وبحذر الممارسات المحاسبية المتبعة من قبل بعض شركات بيع الكتب عبر الانترنت وقد يؤثر تشدد اللجته في حالة أنها قررت ذلك على نتائج إيرادات الشركات ونتائج الأرباح وقد يبلغ التأثير ذروته على تقييم سوق الأوراق المالية.

وفي نهاية المقالة تتخوف الكاتبة بأنه وفي حالة صدور أي معيار من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية لآلية الاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية قد يلزم الشركات المتعاملة بها من إعادة تعديل قوائم دخولها بأثر رجعي وبالتالي تأثر أسعار أسهمها بالسوق المالي بشكل سلبي مما قد يجعل المستثمرين بتلك الشركات يتجنبون الاستثمار مستقبلاً بالشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية مما قد يؤدي إلى اندثار هذه التقنية الحديثة وخسران الاقتصاد بشكل عام للفوائد الكبيرة المرجوة منها.

وناقش الباحث بالفصل الخامس نظام الربط بين موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الانترنت ونظامها المحاسبي.

## نتائج البحث.

1. أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.
2. أن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.
3. أن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لأغلب عملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق يمكن تلخيصهما بالتالي:
  - . آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية.
  - . آلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.
4. أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبعت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية.
5. توصل الباحث إلى حقيقة مفادها أن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.
6. توصل الباحث إلى حقيقة أخرى مفادها بأنه يمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص إن تم توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.
7. وجد الباحث بان توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني

على شبكة الانترنت وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد عليها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.

وقد خلص الباحث إلى تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت والمكون من عدة سياسات وإجراءات توفر الأمان والموثوقية والتوكيدية لتعاملات العملاء والزبائن مع الشركة وعبر موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت.

كما توصل الباحث إلى اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تأهيل مهنة المحاسبة والتدقيق للتعامل مع تقنية التجارة الإلكترونية الحديثة.

علاقة هذه الدراسة بموضوع الأطروحة ومدى الاستفادة منها.

هناك علاقة بين هذه الدراسة وموضوع الأطروحة حيث ناقشت الموضوعات التالية:  
. أهمية التجارة الإلكترونية.

. المميزات الفريدة لتقنية التجارة الإلكترونية.

. أنواع التجارة الإلكترونية.

. كيفية بناء نموذج تجارة الكترونية على شبكة الانترنت.

. علاقة التجارة الإلكترونية بعلم المحاسبة.

. اثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق.

. التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الاعمال.

. التجارة الإلكترونية وعلاقتها بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق.

. الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية.

وكل هذه الموضوعات سوف يتم الاستفادة منها في اعداد الأطروحة للتعرف على

التجارة الإلكترونية بشكل مفصل كما انتهت الدراسة المذكورة الى الاتي:

١. توصل الباحث إلى حقيقة مفادها أن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع

معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.

٢. أن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لأغلب عملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق يمكن تلخيصهما بالتالي:

. آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية.

. آلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.

وهذه النتائج سوف تكون محور دراسة عند التعرض لمدى كفاية الاطار النظرى الحالى فى مواجهة عمليات التجارة الالكترونية.

مما سبق يتضح ان هناك استفادة كبيرة من هذه الدراسة فى اعداد الاطروحة الخاصة بى.

### البحث الخامس.

بحث بعنوان التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية العربية وإمكانية تطويرها للدكتور لطيف زيود والدكتور ماهر الامين وجنان بهجت منصور مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٩ العدد ١ لسنة ٢٠٠٧.

تناول هذا البحث التجارة الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت العالمية كأحد أهم سمات القرن الواحد والعشرين في مختلف دول العالم التي يتوجب عليها أن تتواءم مع عصر الاقتصاد الشبكي العالمي.

وهناك مجموعة من المخاطر المتزايدة محيطة بمستقبل التجارة الإلكترونية عامة والصادرات خاصة وذلك بسبب ضعف الإمام بالتطورات التكنولوجية الكبيرة التي طرأت على تنفيذ العمليات التجارية عبر شبكة الانترنت.

وبالتالي فقد حاول هذا البحث التعرف على كيفية معاملة الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية والأرباح الناتجة عنها من الناحية الضريبية خصوصا وكيف سيتم حصر هذه الصفقات وتقديرها علما أن التشريعات الضريبية القائمة تتلاءم نصوصها فقط مع وجوب فرض الضريبة على الصفقات والمعاملات المتعلقة

بالتجارة التقليدية لاسيما وأن الإيرادات الضريبية تشكل قدرا هاما من الإيرادات لدى معظم الدول.

ويهدف هذا البحث الى الاتي:

١- دراسة إمكانية تطوير النظام الضريبي الحالي بما يجعله ذا كفاءة مناسبة بحيث يصبح قادرا على مواكبة سرعة انتشار نظام التجارة الإلكترونية وأن نظام التجارة الإلكترونية يعتبر تحديا تواجهه الدول العربية بصورة متباينة.

٢- ضرورة دراسة الهيكلية الضريبية اللازمة لانتشار التجارة الإلكترونية من جهة وضمن حقوق الدولة في الإيرادات الضريبية من جهة أخرى.

وتتمثل أهمية البحث في دراسة أثر التجارة الإلكترونية على الإيرادات الضريبية في الدول العربية انطلاقاً من أن التجارة العربية تواجه في الوقت الحالي وفي المنظور القريب تحدي التجارة الإلكترونية وما تتضمنه من تغيير جذري في سلوك المستهلك العربي إذ تدفعه لاستهلاك المنتجات التي يتم تداولها في شبكة الإنترنت. وتكمن مشكلة البحث الرئيسية في التناقض الذي ستخلفه التجارة الإلكترونية بين إجراءات تسهيلها وتحريرها وكيفية حماية العائدات الضريبية لأية دولة كونها تمثل جانبا هاما من الإيرادات بشكل عام.

و تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة أن تلقي الضوء على موضوع التجارة الإلكترونية وآثارها المتوقعة على الإيرادات الضريبية حيث تناولتها من الجوانب التالية:

أولاً: ماهية التجارة الإلكترونية.

استخدم الكثيرون مصطلح التجارة الإلكترونية رديفا لمصطلح الأعمال الإلكترونية وهذا يعتبر خطأ شائعا لا يراعي الفرق بينهما فالأعمال الإلكترونية تقوم على فكرة أتمتة الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية ولا تتعلق فقط بعلاقة المورد بالعميل بل تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعمالئها وإلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة

عليه أما التجارة الإلكترونية فهي نشاط تجاري يهتم بتعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها بآليات تقنية ضمن بيئة تقنية خاصة بها فالتجارة الإلكترونية هي مجرد وجه رئيسي من أوجه الأعمال الإلكترونية مثل التسويق الإلكتروني والمصارف الإلكترونية والتوريد الإلكتروني وما إلى ذلك من أنشطة الأعمال الإلكترونية و بالتالي فإن علاقة الأعمال الإلكترونية بالتجارة الإلكترونية هي علاقة الكل بالجزء والعام بالخاص والتكنولوجيا المتكاملة وتطبيقاتها.

و قد تنوعت وتعددت التعاريف التي تناولت التجارة الإلكترونية فقد اعتبرها البعض بأنها عمليات البيع والشراء بين المنتجين والمستهلكين أو بين الشركات بعضها ببعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأى آخرون بأنها شكل من أشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركات ببعضها البعض والشركات وعملائها أو بين الشركات والإدارة العامة.

وتعني التجارة الإلكترونية وجود سوق عالمي إلكتروني يتمكن من خلاله العاملون في الحلقات الإنتاجية بالتعامل الآلي الفوري مع بعضهم البعض لمصلحتهم المشتركة والمتبادلة فهي بذلك تخلق بيئة تمكن المستهلكين من التحكم بشكل أكثر فعالية في عملية الشراء والحصول على معلومات حسب الطلب.

ولكن وعلى الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت التجارة الإلكترونية بتعدد الباحثين فإن الباحثة ترى أن التعريف الأنسب هو تعريف منظمة التجارة العالمية W.T.O التي عرفت التجارة الإلكترونية بأنها النشاط التجاري الذي يشمل إنتاج وترويج وتسويق وبيع وتوزيع (تسليم) المنتجات من سلع وخدمات من خلال شبكة اتصالات إلكترونية.

ثانيا: مزايا التجارة الإلكترونية.

بويت الباحثة أهم المزايا في ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي:

١. مزايا التجارة الإلكترونية على المستوى القومي.

- تعتبر التجارة الإلكترونية أحد المداخل الرئيسية لأية شركة لزيادة حجمها في التسوق ومن ثم زيادة المزايا التنافسية لها وهذا بدوره يزيد الصادرات نظرا لما تحققه

التجارة الإلكترونية من سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية إضافة إلى السرعة في عقد وإنهاء الصفقات.

. مكنت التجارة الإلكترونية من تسويق السلع والخدمات عالميا بإلغائها للحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية وتحول العالم بذلك إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري.

- تساهم التجارة الإلكترونية في تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تمثل هذه المشروعات محور التنمية الاقتصادية لكنها تعاني من نقص الموارد للوصول إلى الأسواق العالمية فالتجارة الإلكترونية توفر إمكانية المشاركة في حركة التجارة العالمية بفعالية وكفاءة بما تقدمه من تخفيض لتكاليف التسويق وترويج وتوفير في الوقت والمكان المطلوبين لأداء المعاملات.

٢. مزايا التجارة الإلكترونية على مستوى قطاعات ومؤسسات الأعمال والشركات.

. وفرة المعلومات المتعلقة بالأسعار وصفقات الأعمال وطلبات الأسواق.

. تحسين جودة العمل من خلال أساليب جديدة أكثر كفاءة وسرعة.

- تخفيض التكاليف سواء كانت إدارية أم تكاليف شحن وإعلان وكذلك معلومات التصميم والتصنيع.

- خلق أسواق جديدة وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق والاستجابة السريعة لمتطلبات السوق.

- تقدم التجارة الإلكترونية خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعاليتها بنيتها التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري.

٣. مزايا التجارة الإلكترونية على مستوى الأفراد.

. تساعد التجارة الإلكترونية في فهم احتياجات العملاء وبالتالي تتيح خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع وهذا بدوره يحقق نسبة رضا عالية لدى العملاء مقارنة بما تتيحه التجارة التقليدية علما أن تزايد عدد العملاء يقابله مساحة أكبر في الأسواق للموردين.

pdfMachine

A pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

- تخلق التجارة الإلكترونية حافزا كبيرا لزيادة القدرة التنافسية وتحفز المهتمين بالأبحاث لإيجاد وسائل وأساليب متطورة لاستخدام القسائم والشيكات الإلكترونية إضافة إلى تحسين الدرجة التنافسية للموردين في مجال جودة المنتج للعملاء.

- اختصار الدورة التجارية إذ يتم الشحن بشكل مباشر من المصنع إلى المستهلك النهائي مما يوفر التكاليف ويختصر الزمن بالنسبة للموردين إضافة إلى تلبية سريعة لاحتياجات العملاء لاسيما السلع المسلمة إلكترونيا كالمجلات والصحف مع ما يترافق مع تخفيض في الأسعار.

- فتحت التجارة الإلكترونية مجالا جديدا لكثير من الخدمات المهنية التي يقدمها أصحاب المهن الحرة من محامين وأطباء ومحاسبين وهذا بدوره يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة يقابله إضافة خدمات ومنتجات جديدة.

ثالثا: تحديات التجارة الإلكترونية.

بوبت الباحثة المشكلات القانونية الناشئة في حقل التجارة الإلكترونية واتجاهات التعامل التشريعي المقارن معها كما يلي:

١. عقود التجارة الإلكترونية وقانونية التعاقد ووثائقه وأدلة التوقيعات الإلكترونية.

من أولى المشكلات التي تثار في هذا الميدان مدى صحة المحررات والعقود التي لا تتضمن توقيعاً مادياً عليها من قبل أطرافها أو مصدرها و أمام هذا فإن قبول القضاء للتعاقدات الإلكترونية يتطلب إقرار أدلة العقود الإلكترونية والمراسلات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية وموثوقيتها كبينة في المنازعات القضائية.

٢. قضية الأمان والحماية.

تعد قضية الأمان من أخطر القضايا في التعامل مع الإنترنت كأداة لصالح التسويق الإلكتروني إذ يعد تأمين المعلومات المالية عن المستهلكين من الأمور الهامة للغاية وعلى الشركات التي تمارس نشاط التسويق من خلال التجارة الإلكترونية أن تبذل كل ما من شأنه تقليل هذه المخاوف بعد أن يضع المستهلك رقم بطاقته الائتمانية ومن محاولات تلك الشركات ما يقدمه تجار التجزئة الإلكترونية من خلال قيامهم بذكر أن موقعهم على الإنترنت هو موقع آمن ولكن بدون المبالغة في ذلك.

### ٣. قضية الخصوصية.

يعتبر موضوع حماية البيانات المتصلة بالحياة الشخصية موضوعا هاما أثار دراسات كثيرة ومناقشات مختلفة من قبل باحثين متعددين حيث ازداد الضيق النفسي للمستهلكين من زيادة كمية وعمق المعلومات التي تجمع عنهم في عصر وفرة المعلومات.

### ٤. تحديات الملكية الفكرية.

أثيرت الكثير من القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في نطاق التجارة الإلكترونية كسواء حزمة برامج الحاسوب مثلا وهي ما أثار جدلا قانونيا بشأن قانونية ومنطقية رخص فض العبوة عندما تتضمن العبوة الموضوع بها البرنامج عبارة تفيد بأن فض العبوة بنزع الغلاف يعد قبولا لشروط التعاقد الواردة في الرخصة النموذجية غير الموقعة أو تنزيل البرنامج عبر الشبكة بعد أداء المقابل المطلوب إذ يترافق تشغيل البرنامج في هذه الحالة مع ظهور الرخصة المخزنة داخله وهي رخصة تتضمن شروط الملكية الفكرية ومتطلبات التسجيل وتتضمن أن مجرد تنزيل البرنامج يعد إقرارا بشروط الرخصة وقيود الاستخدام وقد أثير جدل حول مدى أدلة مثل هذه العقود أو الرخص المقدمة كنماذج شرطية داخل الوسائل التقنية.

### ٤. الضرائب.

تتجه السياسات الحكومية إلى عدم إقراره ضرائب على أنشطة التجارة الإلكترونية انسجاما مع تحرير التجارة والخدمات المتعلقة بالأنشطة التقليدية حيث يصعب تتبع التسليم المادي للمنتجات الإلكترونية المبيعة إضافة إلى قصور التشريعات عن تنظيم آليات ضريبية وجمركية متعلقة بالتجارة الإلكترونية.

فقد تركز الاهتمام في الماضي على سبل تعزيز وفرض الشمولية على كافة الأوعية الضريبية والتي قد تكون ناتجة عن النشاطات والتجارة التقليدية ولكن في الوقت نفسه لم تمنح معظم الدول لأنظمتها المرنة الكافية للتأقلم مع المستجدات العالمية وخصوصا التكنولوجية منها وبالتالي لا يمكن اعتبار الأنظمة الضريبية الآن مهيأة لاستقبال ومتابعة عمليات التجارة الإلكترونية سواء على المستوى الفني أم التشريعي.

رابعاً: التجارة الإلكترونية في البلدان العربية.  
تشير الدراسات البحثية والإحصائية إلى أن اللغة العربية لا تمثل أكثر من ٠.٥% من مساحة الاستخدام على شبكة الانترنت وهذا يعد عائقاً أمام نجاح تجارة التسويق الإلكتروني في المنطقة العربية.  
وتوصلت الباحثة إلى حصر التحديات في حقل بناء تجارة إلكترونية عربية على النحو التالي:

١. تحديات البني التحتية.
  - . ضعف تأهيل الموارد البشرية.
  - . تكلفة الاتصالات الداخلية والخارجية عالية لاسيما بالنسبة لشبكات الانترنت.
  - البطالة الكبيرة والدخل الفردي المنخفض قياساً بالمستويات العالمية وهذا يعرقل بدوره الحصول الشخصي على الحواسيب.
  - . كلفة البرمجيات من مصادرها الأجنبية فيما يخص التطبيق العملي.
٢. تحديات البيئة القانونية والتشريعية.
  - . المعلومات وخصوصية التعامل مع الجانب الشخصي والسري منها.
  - . الإجراءات والقواعد الخاصة بالأمان في التعامل الإلكتروني.
  - حقوق الملكية الفكرية والنشر الإلكتروني وحقوق النسخ والنشر وعموم الممارسات التجارية الحديثة الأخرى.
  - . التعامل المصرفي عن بعد وإجراءات التوقيع الإلكتروني.
  - أحيانا قد يتم قبول التعامل مع منظمات وهمية عبر شبكات حاسوبية واسعة ومنتشرة عبر العالم لغرض عقد صفقات.
٣. تحديات الاستمرارية والتميز والقدرة التنافسية.
  - و ترتبط هذه المعضلة التنظيمية بحقيقة أن نماذج إدارة الأعمال القديمة بما في ذلك من الهياكل التنظيمية الهرمية والمعالجات التقليدية لاقتصاديات الأعمال التي واكبت عصر الصناعة لم تعد ملائمة لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية.
٤. جمود الأنظمة الضريبية.

وقامت الباحثة بحصر أهم المشاكل الخاصة بالتجارة الإلكترونية العربية في المجال الضريبي كالتالي:

- . التجارة الإلكترونية غير منظورة وبالتالي يسهل تهريب عوائدها.
- . صعوبة الحصر وتحديد المجتمع الضريبي للتجارة الإلكترونية.
- . صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت.
- . عدم وضوح مبدأ ضريبي واضح التطبيق على التجارة الإلكترونية.
- . تطبيق القواعد التقليدية على التجارة الإلكترونية يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي دولي.
- . قصور التشريعات الضريبية الحالية وعدم وجود مستندات يمكن مراجعتها.
- . عدم تطوير الإدارات والكوادر الضريبية بما يلاءم التجارة الإلكترونية والقصور في مجال التعاون الضريبي الدولي.

#### الدراسة الميدانية.

قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة من موظفين في مصلحتي الضرائب والمحاسبة في قطاعات حكومية وخاصة إضافة إلى أكاديميين في المجالين المذكورين في الجامعات السورية.

#### الاستنتاجات.

بعد تحليل الجانب الميداني للدراسة واختبار الفرضيات التي قامت عليها توصلت الباحثة للعديد من الاستنتاجات يمكن إيجازها في الآتي:

- 1- يواجه النظام الضريبي السوري الحالي العديد من المشاكل المحاسبية والإدارية والسلوكية التي ترتبط بطبيعة النظام وتؤثر على كفاءته حيث بلغ الوسط الحسابي للمشاكل المحاسبية (٤.١٦) ونسبته ٨٣.١١ % ومن أبرز هذه المشاكل استغلال ثغرات قانون الضرائب بقصد تخفيف المبالغ الواجبة الاستحقاق.
- أما المشاكل الإدارية فكان الوسط الحسابي لها (٤.٠٣) ونسبته ٨٠.٦ % ومن أهمها عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علميا وعمليا في المصلحة وعدم تناسبها مع حجم التهرب الضريبي.

و بالنسبة للمشاكل السلوكية فكان وسطها الحسابي ( ٤.١٥ ) ونسبته ٨٣% وكان أهمها عدم صدق المكلفين في تقديم البيانات اللازمة المطلوبة منهم.

٢- يواجه النظام الضريبي السوري الحالي مجموعة من المشكلات التي تعود إلى طبيعة التجارة الإلكترونية وهذه المشكلات تعيق قدرة هذا النظام الضريبي على مواكبة التجارة الإلكترونية كثرة تقنية جديدة.

و بلغ الوسط الحسابي لهذه المشكلات (٤.٠٣) وكان أهمها عدم قدرة التشريعات الضريبية المحلية الحالية على مواكبة النمو السريع في التجارة الإلكترونية.

٣. توجد مجموعة من التدابير التي تسهم في تطوير النظام الضريبي الحالي وتعالج المشاكل التي يواجهها هذا النظام وبدرجة كبيرة

فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه التدابير (٤.٤٢) ومن أبرزها العمل على تأهيل البني التحتية للدوائر المالية السورية وأتمنتها وربطها بشبكة الانترنت منعا للازدواج الضريبي المحلي والعالمي.

### المقترحات.

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تورد الباحثة المقترحات التالية:
- ١- ضرورة العمل على إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية والإدارية والسلوكية والمشكلات العائدة إلى طبيعة التجارة الإلكترونية التي يواجهها النظام الضريبي السوري الحالي وتؤثر على كفاءته في مواجهة التجارة الإلكترونية كثرة تقنية جديدة.
  - ٢- ضرورة التنبيه لإعادة تأهيل النظام الضريبي السوري فيما يتعلق بضريبة الدخل وذلك من خلال رفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين بمصلحة الضرائب ومحاولة العمل الدائم على مواكبة تطورات الدول الأخرى ودراسة الأساليب المتقدمة ومحاولة تطبيقها.
  - ٣- الاهتمام الدائم بتطوير التشريعات الضريبية بما يتلاءم مع التطورات في عالم التجارة الإلكترونية والعمل على تأهيل البني التحتية للدوائر المالية من جهة أتمنتها وربطها بشبكة الانترنت تحسبا للازدواج الضريبي المحلي أو العالمي.
  - ٤- ضرورة الاهتمام الكبير بدورات اللغة الأجنبية الأكثر استخداما على الشبكة العالمية للمعلومات.
  - ٥- التوجه نحو ضريبة المبيعات على حساب الرسوم الجمركية وذلك كون تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيف ثم إلغاء القيود والرسوم الجمركية.

٦- التوجه نحو ضريبة الإيراد العام على حساب الضرائب النوعية مع الدخول في الاتفاقيات الدولية لمنع الازدواج الضريبي الدولي وبالتالي يتم الانتقال من مبدأ التبعية الاقتصادية للدخل ( إقليمية الضريبة) إلى مبدأ التبعية السياسية (عالمية الإيراد).

٧- العمل على تنمية القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات الحميدة والتكوين الشخصي السليم لمأمور الضرائب في تقبل كافة التعليمات.

٨- إيجاد جهاز رقابي فعال مؤهل علميا بأحدث الطرق وأساليب التكنولوجيا وتطوراتها.

٩- العمل على إيجاد جو من الثقة بين موظفي مصلحة الضرائب والمكلفين وعدم اعتبار المكلفين مذنبين بسوء تعبئة الإقرارات الضريبية دائماً.

١٠- تشكيل وحدة إرشاد فعالة لتوعية المكلفين بالتعاون فيما بينهم لإعداد التقارير الضريبية بصورة دقيقة وصحيحة وفرض عقوبات على المكلفين الذين تثبت إدانتهم بالتلاعب في الإقرارات.

علاقة هذه الدراسة بموضوع الأطروحة ومدى الاستفادة منها.

تناول هذه الدراسة التجارة الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت العالمية كأحد أهم سمات القرن الواحد والعشرين في مختلف دول العالم كما تناولت مجموعة من المخاطر المتزايدة المحيطة بمستقبل التجارة الإلكترونية عامة والصادرات خاصة وذلك بسبب ضعف الإلمام بالتطورات التكنولوجية الكبيرة التي طرأت على تنفيذ العمليات التجارية عبر شبكة الانترنت.

وتناولت الدراسة التعرف على كيفية معاملة الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية والأرباح الناتجة عنها من الناحية الضريبية خصوصاً وكيف سيتم حصر هذه الصفقات وتقديرها.

وهذه الموضوعات مرتبطة بموضوع الأطروحة حيث سيتم التعرف لها من خلال التعرف على التجارة الإلكترونية وكيفية تنفيذها والمخاطر المحيطة بها بالإضافة الى اثر التجارة الإلكترونية على الإيرادات الضريبية وهو الامور الرئيسية التي سوف يتم مناقشتها من خلال الدراسة.

وبصفة عامة فان هناك استفادة من الدراسات السابقة بخلاف ما تم ذكره تتمثل في  
الآتى:

. منهج البحث العلمى الذى تم تطبيقه فى تلك الدراسات والذى سوف يسترشد به عند  
اعداد الأطروحة الخاصة بى.  
. المراجع التى تم الاستفادة منها عند اعداد تلك الدراسات والتى سوف يتم الاستعانة  
ببعضها عند اعداد الأطروحة.

تم بحمد الله

pdfMachine

**A pdf writer that produces quality PDF files with ease!**

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!